جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

دور البحث الاجتماعي في تقصي الجرائم المستحدثة في المجتمع العربي

د. عبدالله لؤلؤ-د. سعد الكبيسي

٢٠٠١م

دور البحث الاجتماعي في تقصي الجرائم المستحدثة في المجتمع العربي

د. عبدالله لؤلؤ ـ د. سعد الكبيسي

دور البحث الاجتماعي في تقصي الجرائم المستحدثة في المجتمع العربـــي

أولاً : أهمية الدراسة وأهدافها

شهدت المجتمعات العربية في مختلف العصور والأزمنة تغيرات بنائية هائلة، تركت آثارها ـ الإيجابية والسلبية ـ على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وأثرت كذلك على مواردها البشرية، إلا أن أعظم التغيرات سرعة وأشدها تأثيراً تلك التي حدثت في العقود الأربعة الماضية والناجمة عن تحرر المجتمعات العربية، وتنفيذها لخطط وبرامج التنمية المتعددة وحركات التصنيع الهائلة والنهضة العمرانية المتسارعة، وتيارات الهجرة المتنوعة، والزيادة السكانية المطردة، والتطور التعليمي الهائل، والوعي الجماعي المتزايد. وتوضح معظم المؤشرات، أن إيجابيات هذه التغيرات متعددة، سواء من ناحية ارتفاع مستوى الدخل، أو زيادة عدد المدارس والجامعات، وعدد الخريجين والخريجات، وانخفاض ملحوظ في نسبة الوفيات، وارتقاء وتنوع في عديد من الخدمات. وكل هذه المؤشرات تعكس قضية هامة مؤداها أن إيجابيات هذه التغيرات تعني مزيداً من المكتسبات التي حصل عليها العنصر البشري في المجتمع العربي.

لكن التحولات العالمية، ذات المضامين الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية. وتأثيراتها السياسية والسلوكية والقيمية والاقتصادية ـ البعيدة والقصيرة المدى ـ تنذر بخطر شديد، يكاد يسلب هذا العنصر البشري كل هذه المكتسبات، بل ويوقف مسيرته نحو التفكير في كيفية استردادها حاضراً

أو تحصيل المزيد منها مستقبلاً، ذلك لأن هذه التغيرات ـ بخصائصها المختلفة ـ تعمل على إضعاف دور الدولة في إدارة دفة الأمور والسياسات الاقتصادية، وتسعى إلى تعميق الخلافات الداخلية والخارجية (بين الدول)، وتوسيع الفجوة الاقتصادية بين الجماعات الاجتماعية (سواء بين المجتمعات أو داخل المجتمع الواحد)، وهذا يعني مزيدا من التوترات والمشكلات الاقتصادية، وفتحا لمجالات وأبواب للتغلب عليها حتى ولو كان ذلك على حساب خرق المعايير والقواعد القانونية في المجتمع، ولذا ليس غريباً أن نرى تفاقم العديد من الانحرافات في المجالات الاقتصادية.

من ناحية أخرى تعمل هذه التحولات بمضامينها المختلفة وأساليبها التكنولوجية على إضعاف القيم العربية الأصيلة والدينية على وجه الخصوص. وتدعيم قيم الفردية والأنانية والرجعية والانتهازية والحرية المطلقة، والمادية المفرطة التي يتأثر بها كثير من الأفراد والأسر والجماعات، وتصبح موجهة لسلوكهم، ومحددة لاتجاهاتهم، ومبرراً لتوجهاتهم حتى ولو كانت غير متوائمة مع المجتمع. ولذا، ليس غريباً أن تشهد بفعل هذه القيم المختلفة ـ سلوكيات ومخالفات قانونية واجتماعية كالعنف وانحراف الاحداث والإدمان والمتاجرة في المخدرات من أجل الثراء المادي السريع والشروع في التزوير من أجل إشباع الرغبات والنزوات وسرقة الآثار والمقتنيات باستخدام أحدث التقنيات (جرائم التكنولوجيا).

خلاصة ما تقدم، إن التغيرات البنائية التي شهدتها المجتمعات العربية في العقود الماضية والتغيرات الحالية التي تمر بها، ترتب عليها دفع المجتمعات العربية لثمن باهظ، تمثل في شبكات إجرامية ذات مبالغ مختلفة، وأن هذا الثمن سيؤثر على خزينة المجتمعات العربية بإيداعاتها المتنوعة، لأن عوائده معدومة وتكاليفه الاقتصادية والاجتماعية بالغة الخطورة.

وفقاً لما تقدم نؤكد على ما يلي :

١ ـ إن هناك حاجة ملحة إلى الإقلال من تكلفة الجرائم المستحدثة، وتجنب المجتمعات دفع المزيد منها نتيجة لتفاقم هذه الجرائم أو جرائم أخرى غير متوقعة.

٢ ـ إن السبيل لتحقيق هذا الأمر، يتمثل في ضرورة إعادة النظر في الاستراتيجيات الأمنية الحالية وضرورة رسم سياسات أمنية مستحدثة، وفقا لبرامج متطورة، ليس فقط على مستوى المجتمع العربي الواحد، بل على مستوى المجتمعات العربية بأسرها، وذلك أمر مرده إلى طبيعة ومضامين وآثار هذه الجرائم.

٣ ـ إن القاعدة التي ترتكز عليها وضع هذه السياسات، يساهم في تشييدها عديد من المتخصصين في مجالات علمية أكاديمية متعددة، اجتماعية واقتصادية وشرطية ونفسية وبيئية، وتربوية إلخ . . وأن المواد المستخدمة في التشييد تتمثل في المعرفة الأكاديمية والمنهجية المتخصصة، التي تنمو وتزداد ثراء وتنوعا من خلال البحوث المختلفة والمتراكمة التي يجريها هؤلاء المتخصصون، سواء على المستوى الفردي أو المؤسسي. وهذا يعني وضرورة تفعيل البحوث الاجتماعية وبيان أدوارها في المجال الجنائي في العالم العربي. وقبل الشروع في بيان هذه الأدوار ونوعيتها، لابد من إلقاء الضوء على نوعية الجرائم والعوامل المؤدية إليها.

ثانياً : أثر التغيرات الاجتماعية في المجتمعات العربية في تطوير واستحداث الجرائم

يؤكد توماس كوهن (T. Cohen) على أن نمط الجريمة في الدول النامية والمتقدمة يعد نتيجة للتغيرات في الجوانب الاقتصادية، والفكرية، والأيديولوجية[1] وتصدق هذه الحقيقة على المجتمعات العربية التي شهدت تغيرات بنائية هائلة ـ في العقدين الماضيين، أدت إلى تطوير الجرائم التقليدية واستحداث أنماط إجرامية لم تكن معهودة. وسنلقي الضوء على ديناميات هذه التغيرات وما آلت إليه من جرائم حديثة، مختلفة ـ عن الجرائم التقليدية ـ في نوعيتها، وأساليبها وآثارها.

ونبدأ بالاشارة إلى خصائص العولمة (Globalization) إذ أنها ـ في رأينا ـ تكاتفت مع عدة عوامل خارجية وداخلية في إفراز هذه الجرائم.

من الملاحظ أن النظام العالمي ـ ينطوي بمضامينه ـ على إنكار معلن أو مضمر للثقافة ودورها، ذلك أن من أهم معالم النظام عولمة الاقتصاد والمال والاتصال. وهذه العولمة تزيد في تخبط أزمة الهوية لدى العديد من الشعوب، بل توقظ النزعات العصبية والدينية كما أدت العولمة إلى :

ـ طغيان النزعة الاقتصادية الليبرالية المفرطة التي لا يكبح جماحها أي جهد ثقافي واجتماعي ذي أغراض إنسانية حقا، وطغيان عالم المال على عالم الاقتصاد نفسه (الاتجار بالمال والمضاربات المالية).

ـ عولمة وسائل الاتصال، إذ ما يزال التداول العالمي للصور والكلام في أيدي

(1) Stanley Cohen, 1988. Against criminology, transaction books. New Brounswick, U.S.A., p 172.

القوى العالمية الكبرى، الأمر الذي يؤدي إلى ذوبان الثقافات والقضاء على الخصوصيات الثقافية وسيطرة ثقافة الأقوى.

وينعكس خطر العولمة على الثقافات بوجه عام، فالعولمة بوجه عام - اقتصادية كانت أو إعلامية - تؤدي يوما بعد يوم إلى «تمييع الثقافات» وسيطرة ثقافة الأقوى. فقد تغلغلت - إلى حد كبير - هذه المعالم إلى معظم دول العالم النامي (بما في ذلك الدول العربية) وأثرت سلبياً بمضامينها (التكنولوجية والاقتصادية - القيمية) على سلوكيات الأفراد وخصائص الجماعات، وانعكس هذا التأثير في العديد من المخالفات القانونية والاجتماعية التي تجسدها الجرائم الحديثة، البارزة في المجال الاقتصادي والإداري والأسري والأخلاقي ونعرض فيما يلي لبعض منها:

تتزايد سرعة التقدم العلمي والتكنولوجي خلال السنوات الأخيرة، وقد استطاع الإنسان بفضل الاندماج بين العلم والإنتاج أو بفضل هذه التكنولوجيا أن يستغل إمكانيات قوى الطبيعة التي لا حد لها، وهناك بالطبع ما هو أكثر من مجرد ازدياد سرعة التقدم العلمي والفني. فإذا كان مجال التكنولوجيا فيما مضى محصوراً في نطاق إنتاج السلع المادية، فإنها قد دخلت الآن كيان الحياة الاجتماعية كله، كما أثرت التكنولوجيا في مختلف جوانب العلاقات الاجتماعية، وفي العلاقات الأخلاقية، كما تثير أمام المجتمع مشاكل جديدة، بل تؤدي إلى إفراز سلوكيات غريبة وارتكاب أفعال اجتماعية منبوذة، ويمكن أن نشير بإيجاز إلى بعض الجرائم باعتبارها من الأفعال الاجتماعية التي تأثرت نمطيا وفي أسلوب العمل فيها بالإنجازات التكنولوجية المتقدمة حتى أصبحت بعض صور الجرائم وبخاصة الجرائم ضد الملكية يحتاج مرتكبوها إلى قدر وافر من المعلومات والممارسات الفنية

التكنولوجية، فالنظر إلى بعض الجرائم التي ترتكب في البلاد المتقدمة لا يتضح لنا أن جرائم السطو على البنوك ومحاولات سرقة التحف الفنية من المعارض تستخدم فيها أساليب تكنيكية معقدة لمواجهة الاحتياطات الالكترونية اللازمة للكشف عن الجرائم أثناء وقوعها، كذلك تحتاج جرائم الاختلاس الكبرى في دول تعتمد على التكنولوجيا دراية وافية بالحاسب الآلي مما يجعل جريمة واحدة من جرائم الاختلاس هذه أضرار واسعة المدى في المجال النقدي. كذلك تستخدم أحدث الأساليب العلمية في تزييف المسكوكات أو العملات النقدية مما يتطلب مهارة فائقة من القائم بهذا الفعل الذي يؤدي إلى إغراق الأسواق بأموال مزيفة بلا شك في تعويق مخطط التنمية الاقتصادية إذا استمرت عمليات التزييف لمدى طويل[1]

ولا يقف الأمر عند هذا الحد بالاستفادة من التقدم العلمي التكنولوجي في مجالات جرائم السطو والاختلاس والتزييف بل إنه تعدى إلى مجالات الصناعات الكيماوية للأدوية فأصبح هذا الفرع التطبيقي من علم الصيدلة يستخدم في صناعة العقاقير المخدرة حتى يسهل تهريبها وتعاطيها، فقد دل المهربون للمواد المخدرة على ابتداع وسائل لتسويق سلعتهم وتصديرها في البلاد التي ينتشر فيها تعاطي المخدرات[2]

ويمكن أن نضيف أن التقدم في وسائل الاتصال قد أدى إلى ابتداع صور جديدة من الجرائم في المجتمعات الحديثة بالغة التعقيد مثل الجرائم المنظمة، والواقع أن هذه الصور لم تكن معروفة في الماضي. وهذه الجرائم المنظمة

---

(١) د. صالح عبد المتعال، ١٩٨٠ التغير الاجتماعي والجريمة، الطبعة الأولى. القاهرة: مكتبة وهبة. ص ٧٨

(٢) نفس المرجع، ص ٧٨-٧٩.

لها وسائل خاصة في الحصول على النقود ومنها ما يتفادى العنف باستخدام وسائل مشروعة في مجال النقابات والشركات والاتحادات والصناعات ومختلف مكونات الاقتصاد القومي. وهذه الجرائم المنظمة لا تقتصر جهودها على المجال المحلي بل تمتد جوانبها إلى المجال الدولي في القيام بسرقات منظمة لأموال وآثار وتحف فنية، وتهريب مخدرات، وعقاقير طبية مخدرة، وتهريب أسلحة غير مرخصة[1]

- وقد أثرت التغيرات التكنولوجية أيضاً في ظهور جرائم سرقة الأشياء العصرية بدلا من سرقة الأشياء التقليدية كالأثاث والملابس وأدوات الطهي وغير ذلك مما يثقل حمله، فقد ظهر نمط سرقة المعدات الكهربائية، هذا فضلاً عن انتشار سرقة قطع غيار هذه المعدات واختلاسها ويتضح ذلك في الدول التي تفرض قيودا صارمة على استيراد هذه المعدات أو قطع غيارها، وفرض ضرائب جمركية باهظة على من يستورد هذه المعدات[2]

-كما صاحب التقدم في اختراع هذه المعدات استغلال هذا التقدم واستخدامه في تعديل صور جرائم ابتزاز الأموال والتهديد حيث تستخدم التسجيلات الكهربائية والتليفونية والتقاط الصور الفوتوغرافية بآلات تصوير حديثة صغيرة لا يسهل ملاحظتها في تهديد الأشخاص الذين تورطوا في مواقف مستهجنة اجتماعية أو مخالفة للقانون[3]

يلاحظ أن المجتمعات العربية بروافدها العربية والإسلامية، قد تأثرت بمضامين القيم الواردة من الثقافات العالمية، ومن جراء هذا التصدير لتلك

---

(١) نفس المرجع، ص ٨٠.
(٢) نفس المرجع، ص ص ٨٠-٨١.
(٣) نفس المرجع، ص ٨٢.

القيم، يصبح المجتمع أكثر فردية. وتتلخص مظاهر الفردية في أمور عديدة منها التأكيد على الاهتمام الشخصي، النجاح المادي، وفردية المسؤولية الشخصية، كما تؤكد الفردية بكل قوة على الإنجاز، الملكية، العمل، المكاسب، وتوفير الثروة، كما تؤكد البقاء للأصلح، ولا تشجع التضامن، وكل فرد عليه أن يهتم بنفسه، كما أن كل فرد مسئول عن تصرفاته، كما ينجم عن الفردية كثير من التبعات الانحرافية في مجال الحياة الاقتصادية والأسرية.

ويصور أحد المتخصصين النتائج المترتبة على التأثر بهذه القيم العربية قائلاً: «وقد نجمت العديد من الجرائم نتيجة الغرق في مستنقعات الحضارة المادية، وضعف الوازع الروحي والديني وارتفاع مستوى دخل العديد من الأفراد الذين لا يبذلون أي جهد في سبيل الحصول على تلك الدخول مما يهون عليهم إنفاقهم في أي وجه كان وبخاصة وأنهم أصلاً غير مؤهلين لمجرد التعامل مع تلك الموارد التي تصيب العديد منهم بقدر من عدم التوازن، الذي يدفعهم إلى التخبط والتردي في هوات الحضارة المادية وبالطبع يضاعف من قدر رواج تلك التجارة مدى التكالب على اقتناء المال والحصول عليه بأي ثمن من قبل الكثيرات اللاتي يسعين إلى امتلاكه بأية صورة مستترات بواجهات زائفة»[1]

ومن أمثلة هذه الانحرافات الاقتصادية ما يسمى «بجرائم الاقتصاد الخفي الذي صورته إحدى الدراسات التي جاء فيها ما يلي»:

---

(١) د. أحمد ضياء الدين خليل، ١٩٩٨ الإجرام المعاصر وأثره في ترسيم الخطة الأمنية، مجلة الأمن العام، ع ١٦١، س ع أبريل ١٩٩٨، ص ١٢

وفي مجال إيضاح طبيعة الجرائم الاقتصادية نرى أن الأخذ بالمفهوم السائد في علم الإجرام لكل من الجريمة والمجرم هو الذي يتفق مع طبيعة هذه الجرائم التي تنوعت وتعددت، وتطورت أساليبها، بتطور وسائل ارتكابها. وفي هذا المجال، وانطلاقا من الأخذ بالمدخل القانوني، وكذلك مدخل علم الإجرام، يرى البعض أن الجريمة الاقتصادية تتمثل في كل سلوك يعتبره المشرع اعتداء على مصلحة اقتصادية يحميها القانون. ومن أمثلة هذه الجرائم، جرائم الإئتمان المصرفي، اختلاس المال العام، استغلال النفوذ، الرشوة، تزييف العملات، التهريب، التهرب الضريبي والجمركي. الكسب غير المشروع، الاحتكار، الغش التجاري إلخ. وهذه الجرائم منصوص على عقوباتها في مختلف التشريعات العقابية. وهناك جرائم اقتصادية متعددة ترتكب في ظل ما يسمى بالاقتصاد الخفي. ومع ذلك فإن الأخذ بالمدخل الاقتصادي من ناحية الواقعية للتطور المعاصر للأشكال المستحدثة من الجرائم الاقتصادية مثل غسيل الأموال (القذرة) الشركات الوهمية لتوظيف الأموال، جرائم نظم المعلومات، جرائم العنف، السرقات عن طريق الكمبيوتر، جرائم الاحتيال في أسواق المال العالمية إلخ.، هذا المدخل يؤدي في الواقع إلى ضرورة إيجاد مفهوم أوسع وأكثر شمولا للجريمة الاقتصادية في أشكالها المستحدثة والتي لم نجد حتى الآن نصوصا لتجريمها والعقاب عليها في كثير من التشريعات المعاصرة، ولذا يقتضي الأمر ضرورة القيام بحصر هذه الجرائم المستحدثة تمهيدا لتقنينها ولصياغة عقوبات مناسبة لكل منها[٩]

---

(٩) د. عبد الله الصعيدي، ١٩٩٦ «حوار حول جرائم الاقتصاد الخفي»، الشرطي (مجلة شرطية ثقافية شهرية) ع ١٠ س ٩، يونيو ١٩٩٦، ص ص ١٩-٢٠

أما في المجال الأسري، فيلاحظ ظهور وتزايد حجم الإجرام الأسري في مختلف صوره، نتيجة للعديد من العوامل التي أهمها ضعف السياج الأسري بين كافة أفرادها، وزيادة حاجتهم إلى المال مما يصيب الكثير منهم بنوع من الاكتئاب والإحباط ويضاعف من قدر شعورهم بالتوتر المستمر وكثيرا ما يدفعهم ذلك إلى السرقة أو القتل أو التفريط في الأعراض أو الرشوة أو الاتجار بالمخدرات والغريب في هذه كله أن المجرم في تلك الجرائم غالبا ما يتسم بالوداعة وجودة الأصل رغم تورطه في الجريمة بحكم خضوعه للعوامل الخارجية شديدة التأثير فيه والتي تفوق قدرتها ما يتحلى به من قوة أو صلابة[1]

يضاف إلى ذلك حقيقة هامة هي أن المجتمعات العربية، وخاصة الخليجية، قد شهدت تغيرات بنائية هائلة ليس من جراء التحديث وثقافته فحسب، ولكن بفعل عوامل داخلية أخرى كالتحضر واكتشاف النفط، وما يتبعه من تغيرات اقتصادية. وطبيعي أن تؤثر هذه التغيرات التي تطرأ على المجتمع، على الأفراد باعتبارهم منقسمين لأسر، أو أعضاء فيها، أو مسئولين عنها، أو مرتبطين بها، كما يؤدي التغير إلى إفراز ظواهر أسرية لم تكن موجودة من قبل قد يكون بعضها إيجابياً، والآخر سلبياً، ومن آثار ظهور ما يسمي بالقلق الاجتماعي الناجم عن ضعف السلطة الأبوية والأمومية وما ترتب عليها من تغير في العلاقات بين الآباء والأبناء، ومن صراع الأدوار للزوجين، وانعدام التفاعل والتفاهم بين كل منهما. كما تؤثر هذه التغيرات على أداء الأسرة لأهم وظائفها. فمن المعروف أن الأسرة وحدة ثقافية، تضطلع بدور هام في نقل ثقافة المجتمع إلى أفرادها من خلال

---

(١) د. أحمد ضياء الدين خليل، مرجع سابق، ص ص ١٢-١٣

عملية التنشئة الاجتماعية، ويلعب الأبوان، وبخاصة الأم دوراً بالغ الأهمية في أداء تلك المهمة. ومن المعروف أن عملية التنشئة تنطوي على اكتساب كثير من العناصر الثقافية والاجتماعية، ومن أبرز تلك العناصر المكتسبة ما يلي:

- الالتزام بالعادات الاجتماعية، وطرق التصرف الملائمة والآداب الاجتماعية.
- الانضباط والتعود على التوقيت المنظم، أي القيام بأعمال معينة.
- كف العدوان على الإخوة والأبوين والكبار بشكل عام.
- التعود على كف بعض الدوافع غير المرغوبة أم الحد منها.

بالإضافة إلى اكتساب هذه العناصر، تعمل «التنشئة الاجتماعية على إشباع للحاجات المختلفة للطفل. سواء أكانت جسمانية، أم بيولوجية، أو سيكولوجية، أم ذاتية، أم اجتماعية. وتتمثل ثمرة اكتساب تلك السمات وإشباع تلك الحاجات في إفراز أطفال أصحاء من كل الجوانب، الفيزيقية، والنفسية، والاجتماعية، كما يمكن الأطفال من أن يتصرفوا بطريقة «مقبولة اجتماعيا»لكن نضج تلك الثمرة وازدهارها يتوقف على عديد من العوامل أهمها بناء الأسرة وتماسكها، نوعية الثقافة الأسرية، طبيعة وخلفية الأفراد القائمين على أدائها (في الأسرة وخارجها) على المضامين الثقافية التي يتم تغذية عقول الأطفال بها، وكذلك الإمكانات الاقتصادية والخلفية الاجتماعية للأسرة التي يعيش في كنفها الأطفال. وقد تعرضت الأسرة العربية لعديد من المؤثرات الداخلية والخارجية، نتيجة للهجرة الوافدة وما يتبعها من زواج بأجنبيات، واعتماد على المربيات في أداء دور عملية التنشئة الاجتماعية، الأمر الذي كان له آثاره السلبية، على اكتساب بعض القيم

غير الأصيلة، وكما اختلاط الأطفال بآخرين من جنسيات مختلفة إلى تبني سلوكيات سلبية، أثرت على شخصيتهم ودفعهم إلى الانحراف[1]

كما تأتي فاعلية وسائل الاتصال - كمؤثر خارجي - له دوره الخطير في تنشئة الطفل وإكسابه لقيم غربية ذات مضمون مادي مما يؤدي إلى إفراز طفل ذي سلوكيات مناقضة للقيم الأصلية. فقد أدت التغيرات الاقتصادية إلى الازدهار الاقتصادي الذي أدى - بدوره - إلى زيادة دخول الأفراد وبطريقة مكنتهم من الحصول على معظم المقتنيات التكنولوجية والتي من بينها، تكنولوجيا الاتصال، ممثلة في التليفزيون، والفيديو، الفيديو جيم، ثم في السنوات القليلة الماضية تعاظم دور الإعلام المرئي - نتيجة لظهور الأطباق الفضائية. ولهذه الأسباب الاتصالية - كما أكدنا - آثارها المباشرة وغير المباشرة، سلوك الأفراد، وفي تشكيل القيم، وتمضية وقت الفراغ، الأمر الذي قد ينتج عنه بعض الآثار السلبية، من جراء عملية «التقليد والمحاكاة»[2]

كما أن مجتمعات المدن عامة وخاصة تلك التي تجتاحها موجة التحضر والتصنيع السريع تنمي العدوانية بنفوس قاطنيها بسبب المنافسة، فمجتمع المدينة يرتكز على مبدأ المنافسة الفردية، وأن الفرد أخذ يصارع غيره من أفراد جماعته ليتفوق عليهم وأن تفوق الواحد يعني اندحار الآخر، والنتيجة النفسية والاجتماعية لهذا الوضع هي تفشي التوتر العدائي بين الناس، حيث

---

(١) د. عبد الله لؤلؤ ود. أمنة خليفة، ١٩٩٦. الأسرة الخليجية: معالم التغير وتوجيهات المستقبل، الطبعة الأولى، مؤسسة الاتحاد للنشر والتوزيع، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ص٥٧-٥٨.

(٢) نفس المرجع، ص ص ١٠٧-١٠٨

كل فرد خصم حقيقي للجميع وأصبحت بالتالي المنافسة هي أحد العوامل المسيطرة في العلاقات الاجتماعية السائدة والتي أدت إلى حد كبير إلى فقدان الثقة بالغير وكذلك فقدان الصداقة، مما أفقد الناس الشعور بالاطمئنان وانتشار القلق النفسي الذي من شأنه أن يضاعف العدوانية ويتخذ من العنف أسلوبا للتعامل مع الآخرين[1]

جرائـــم البيئـــة

لقد أصبحت البيئة اليوم تحت رحمة المؤثرات التكنولوجية الحديثة، التي تكاد تخلع المجتمع من جذوره وتفصله عن أصوله، وتنقله إلى زمن غير الزمن الذي يعيشه، ومن مكانه إلى جو آخر لم يخلق له كما أصبحت الأسرة البشرية - وهي تنخرط في سعيها إلى التغيير - تواجه تحديا حقيقيا يتمثل في حتمية التوفيق بين النزاع المحتمل بين الجهد الإنساني من أجل استمرار التنمية من ناحية، والحفاظ على التوازن البيئي من ناحية أخرى. وينطبق هذا الأمر على الدول النامية، بما فيها الدول العربية التي تبدو مشكلة الأمن البيئي أكثر خطورة منها في الدول المتقدمة ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات التلوث البيئي والتصحر، وسوء استغلال الموارد الطبيعية. ومن العوامل التي تساهم في زيادة التدهور البيئي في الدول النامية: ارتفاع معدلات النمو السكاني، ارتفاع معدلات التحضر بسبب هجرة الريفيين إلى المدن، انخفاض مستوى الوعي البيئي، ضعف الاهتمام بالتشريعات اللازمة لحماية البيئة وإنشاء الأجهزة المتخصصة بذلك، الضغط المستمر فيما

---

(١) د. ناضر حسون ود. حسين الرفاعي. المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة إليها. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤٠٨، ص ٢٤٠

يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية المتاحة إلخ، ويلاحظ أن التلوث في البلدان النامية أخذت أبعادا متعددة فهو يمتد من لفافة التبغ إلى عادم السيارات، ومن معلبات الأغذية الفاسدة إلى مبيدات الحشرات ذات التكلفة الرخيصة والتي يتمخض استعمالها عن نتائج وخيمة بالنظر إلى سميتها البالغة، ومن النفايات الكيماوية من مختلف الأنواع إلى النفايات الإشعاعية التي تبحث عن مقبرة فلا تجد غير أرض البلدان المنكوبة ملاذا للراحة[1]

وتشير الدراسات في هذا المجال إلى أن المدن والعواصم العربية تجتذب أكبر قسط من الهجرة الريفية، ومن ثم ترتفع معدلات النمو الحضري في الدول العربية لتتراوح بين (٣٪، ٦٪) كما ترتفع هذه النسبة لتصل في دول الخليج العربي إلى (١٦٪) سنوياً، ومن واقع بيانات الدراسة الميدانية التي قام بها المعهد العربي لإنماء المدن حول النظافة العامة والتخلص من النفايات في المدن العربية، تبين أن النفاقيات المنزلية والتي تضم مخلفات مطابخ المنازل والفنادق والمطاعم ومحلات البقالة والأسواق والمحلات التجارية والمتخلفة عن ١١١ مدينة عربية تمثل (٧٨٪) من مجموع النفايات الأخرى. وهذه النسبة أعلى من نسبة مخلفات كل دول العالم والتي تقرب من (٧٥٪) من مجموع النفايات الصلبة عدا مخلفات المباني، ومع صعوبة التخلص من هذه النفايات بطريقة صحية، أو إعادة تدويرها للاستفادة منها اقتصاديا، يتعرض معظمها للتعفن وتوالد البكتيريا مما يؤدي إلى إفساد البيئة السكنية وتلوثها[2]

---

(١) د. عبد الله الصعيدي، ١٩٩٨ «دراسة في الجوانب الاقتصادية لمشكلة الأمن البيئي في إطار الأمن العام». الفكر الشرطي، م ٦، ٤٤ فبراير ١٩٩٨، ص ٤٦.
(٢) نفس المرجع، ص ٦٢

الآثار المختلفة للجرائم المستحدثة

لهذه الجرائم عديد من الآثار نسوقها فيما يلي : بالنسبة لآثار الدولة فنجد أن لها من الناحية الاقتصادية آثارا واضحة إلى حد ما تنفقه الدولة على أجهزة العدالة والضبط وأجهزة الرعاية الاجتماعي للمذنبين، وما يكلفها من توفير الأموال والأدوات، والقوى البشرية المعدة للقيام بهذا الدور[1]

أضف لذلك الخسائر الاقتصادية المرتبطة بشخص الجاني والمجني عليه إذ أن المجني عليه سواء أصيب بعجز أو استبعد نهائيا من مجال القوى المنتجة يكون خسارة مالية تتكلفها الدولة لأنه يعطل عن الإنتاج ويحتاج لإنفاق مالي عليه، أما الجاني فإنه يسقط من حساب القوى المنتجة خلال فترة العقوبة وهذه صورة من صور تكلفة الجريمة الاقتصادية. لما ينفق عليه خلال التعامل معه جنائيا وإصلاحه لإعادته لمجال السلوك السوي.

أضف لذلك صور الجرائم الاقتصادية التي تعد اعتداء مباشرا على اقتصاد الدولة مثل جرائم الاختلاس وتهريب النقد وتزييف العملة التي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد القومي وما يترتب عليها من إضعاف للمقدرة المالية للدولة[2]

أما بالنسبة للآثار الاجتماعية للجريمة فهي ذات جانبين : جانب يتمثل في آثارها الاجتماعية على مستوى المجتمع. وجانب يتمثل في آثارها

---

(١) د. سيد شتا، ١٩٨٣ علم الاجتماع الجنائي. الطبعة الأولى. الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣ ص ١٠٨

(٢) نفس المرجع، ص ص ١٠٨-١٠٩

الاجتماعية على الأفراد، أذ أن ظهور الجريمة ووجود أفراد وجماعات خارجة عن معايير وقيم المجتمع يخلق نوعا من التوتر بين قيم ومعايير الجماعات المنحرفة وقيم المجتمع لها والتأكيد على هذا الانفصال والنقد لتخلق لأعضائها قدرا من التوازن الداخلي. وهي أيضا تقنع الأعضاء بمشروعية أفعالهم الإجرامية تلك لاسترداد ما اغتصبه المجتمع منهم من حقوق. أضف لذلك ما يصيب المجتمع من موجات اضطراب وفوضى نتيجة لانتشار الظواهر الإجرامية وما يترتب عليها من إضعاف القيم الراسخة. أضف إلى ذلك ما يترتب على انتشار سلوك إجرامي معين مثل الرشوة وبالصورة التي تجعله أسلوبا عاما للحياة وما يصاحبه من إضعاف للقيم الراسخة بحيث يجد مروجو العنف والشغب مبرراتهم لإثارة الفوضى والاضطراب بإبراز هذه الصورة عن فساد الحياة وعدم استقرارها وما يثيره ذلك من فوضى واضطراب عام قد يؤثر على سمات النظام ويعرقل مسيرته[1]

ثالثاً: خصائص الجرائم المستحدثة في المجتمعات العربية

من العرض الموجز في الفقرات السابقة، يتضح لنا ما يلي:

- إن هذه الجرائم متعددة أسبابها، ومتنوعة آثارها، كما أنها تمثل تهديداً خطيراً للأمن الداخلي للمجتمعات العربية، حيث أنها تهدد الثروة القومية الاقتصادية، وتضعف الموارد البشرية، وتنال من الهوية المجتمعية.
- إن هذه الجرائم لعبت التغيرات العالمية دوراً بارزاً في إفرازها، وبخاصة الاقتصادية منها وما يتعلق بالمخدرات والإدمان وجرائم العنف، ولذا، فإنها تتطلب نوعاً جديداً من المعرفة لتوصيفها، وتحديد معالمها، والوقوف

(١) نفس المرجع، ص ١٠٩

على خطورتها . وأن هذه المعرفة تكمن في عدد من النظريات أو النماذج النظرية ذات الطبيعة التعددية (Multi-Perspective) والتي تختلف عن المعارف الكلاسيكية المعهودة في العلوم الاجتماعية .

- إن تحليل هذه الجرائم يتطلب استخدامات منهجية ، تضع في الاعتبار العلاقة بين المداخل المايكروسكوبية والماكروسكوبية (Macro and Micro Orproaches) والتفاعل بينهما (التحولات العالمية والمحلية)، وتوظيف العديد من البحوث الاجتماعية متنوعة في مضمونها ، (وصفية ، تفسيرية) ومتعددة في أساليبها وأدواتها البحثية .

- إن هذه الجرائم تفرض على المجتمعات عامة وعلى المؤسسات التربوية والاقتصادية والاجتماعية تحديات خطيرة وتحملها مسئولية المواجهة ، من خلال إعداد العديد من البرامج الفاعلة والمؤثرة ، وأن تنفيذ هذه البرامج لا تقتصر فقط على الإمكانات المالية ، أو الفترة الزمنية ، بل يتطلب كذلك وعيا قانونيا بخطورة وتأثير هذه الجرائم .

- إن هذه الجرائم ، تضع على عاتق أجهزة الشرطة مسئولية مسيرة في مواجهتها ، والعمل علي وقاية الجمهور من خطورتها ، ذلك أنها لا تستطيع العمل بمفردها في هذا الميدان ، ذلك لأنها تختلف عن الجرائم التقليدية ، من حيث الدوافع ، ومن حيث الأساليب والأدوات المستخدمة في تنفيذها ، وكذلك من حيث نوعية مرتكبيها . ولذا ، فإن التعامل معها يتطلب دراية كافية بالأحوال المجتمعية ، وتدريبا متكافئا على الأدوات والأجهزة التكنولوجية ، ومزيداً من التفاعل مع الأفراد والجماعات والمؤسسات الاجتماعية ، وأعمالا لكثير من البرامج الأمنية ، بل لأنها ضرورة إعادة النظر في الاستراتيجيات الأمنية الداخلية . وكل هذه أمور تحتم على أجهزة الشرطة ، وبخاصة مواردها البشرية ، ضرورة توظيف

المعرفة الاجتماعية، وإجراء المزيد من البحوث الاجتماعية، والاستفادة من عديد من الخبرات القانونية والتربوية.

رابعاً: وجهة النظر الاجتماعية في دراسة الجرائم الاقتصادية

في ضوء ما سبق، يمكن تقديم وجهة النظر المتصلة بدور العلوم الاجتماعية في دراسة وفهم الجرائم المستحدثة والمتمثلة فيما يلي :

- إزالة الغموض المتصل بمفهوم الجريمة، لإخراجه من طابعه التقليدي إلى طابعه الذي تفرضه طبيعة التغيرات الاجتماعية وما تؤدي إليه من خلل، أو عدم تناغم، أو قصور في الأداء الوظيفي هذا بدوره يفسح مجالا للدراسة ويعزز من فاعلية دور العلوم الاجتماعية.
- تصحيح التصور السائد لدى الكثير من أن العلوم الاجتماعية وخاصة علم الاجتماع ستقضي على هذه الجرائم، إذ يتساءل الكثيرون عن الدور الذي يؤديه علم الاجتماع في مكافحة هذه الجرائم، معتقدين هذا الأمر يمتلك حوزته المتخصصون فيه. وربما كانت هذه النظرة خاطئة، ذلك لأن دور العلم متمثل في تشخيص وبيان الأسباب المؤدية لهذه الجرائم وذلك عن طريق الدراسات التي يجريها مدعمة ببعض المسلمات النظرية، ويتم بناء على ذلك تحليل البيانات، وتستخلص منها النتائج وتقدم - على أثرها - المقترحات للقائمين على مكافحة تلك الجرائم للاستفادة منها في صياغة الطرق والوسائل العلاجية لتلك الجرائم.
- الأخذ في الاعتبار النظرة الشمولية، التي تؤكد على ترابطية النظم الاجتماعية من ناحية، وترابطية وتعقد هذه الجرائم من ناحية أخرى.
- التأكد على أهمية التناول المنهجي الموضوعي عند دراسة هذه الجرائم

وتشخيصها، ونعني ضرورة الجمع بين الجانب النظري (المتمثل في إيضاح المفاهيم وتحديد الفروض) وبين الجانب الامبيريقي، فمع فاعلية الجانب الأخير إلا أن غياب الجانب الأول يؤثر على نوعية الاستخلاصات التي يتم التوصل إليها، بالتالي على نوعية الحلول المقترحة للتخفيف من حدة هذه الجرائم [1]

خامساً: طبيعة البحث الاجتماعي ومكوناته ومحدداته

شكل المجتمع بمكوناته المختلفة، وأنماطه المتعددة، والظواهر التي يفرزها، والقضايا التي تواجهه، والمشكلات التي تعتريه، والتغيرات التي تصيبه، محورا للدراسة والتحليل من قبل المتخصصين في علوم شتى منها (الطبيعة، والإنسانية، والاجتماعية). وتسعى هذه الدراسات إلى الوصول إلى بقية الموضوع التي تتصدى له، بغرض فهمه، أو تصحيح مساره، أو إيجاد حل له (كما هو الحال في المشكلات)، أو التنبؤ بمستقبله . . ولا تتحقق هذه الأغراض إلا من خلال اتباع سلسلة من الإجراءات التي تعكس استراتيجية التناول لأي من هذه الموضوعات، والتكنيكات الموظفة لجمع البيانات الخاصة بها، وهذا ما يجد عملية البحث (Research Rocess) والتي تختلف مسمياتها من مجال لآخر، ومن بينها عملية البحث الاجتماعي (Social Research Process) المرتبطة بمعظم أوجه الحياة الاجتماعية والثقافية. وتحكم هذه العملية في عديد من المحددات (الاقتصادية، السياسية، الأخلاقية، الأيديولوجية) كما تشتمل في نفس الوقت على العديد من العناصر نبرزها فيما يلي :

---

(١) قارن في ذلك المؤلف التالي : د. عبد الله لؤلؤ. ١٩٩٧ علم الاجتماع الشرطي. الطبعة الأولى. دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة : دار البيان للطباعة والنشر، ١٩٩٧، ص ٧٨

- نوعية البحوث (وصفي، تحليلي، تقويمي).
- القائمون بعملية البحث، قد يكونون أفرادا، أو جماعات، فريقا بحثيا (Team work).
- المراكز والهيئات، التي تشرف عليه (هيئات خاصة، أو عامة).
- النطاق إما عام أو خاص (Maro, Micro) وقد يكون قطاعا حضريا، أو ريفيا، أو مؤسسيا، أو المجتمع بأسره.
- المجالات وهي متعددة وتشمل المجال السكاني، الأمني، الإعلامي، الديني، الصناعي، الأسري، الاقتصادي، التربوي إلخ.
- المناهج والأدوات التي توظف في جمع البيانات (المقابلة، الاستبيان، دراسة الحالة إلخ.)
- أساليب تحليل وتفسير البيانات (وتتراوح ما بين التحليل الكيفي والكمي)

كما أن هذه العملية - بما تتضمنه من محددات وما تشمله من عناصر تتخذ في كل مجتمع - مسارات متنوعة، طبقا للخلفية التاريخية للعلوم والأطر الخاصة بها، ومضامينها والتغيرات التي تصاحبها، ونوعية الظواهر التي تستحدث في المجتمع، والجهات التي تنفذها، والفاعلية المؤثرة التي تترتب على نتائجها [1]

ويصدق هذا الأمر على المجتمعات العربية بأسرها التي عهدت البحث الاجتماعي منذ الستينيات من هذا القرن منذ التأسيس الأكاديمي للعلوم

---

(١) قارن في ذلك المقال التالي : د. عبد الله لؤلؤ. بعض معالم البحث الاجتماعي العربي : دراسة مقدمة إلى ندوة «مناهج البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية» كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، ١٩٩٧

الاجتماعية، وتطورت نتيجة لفاعلية الروابط بين هذه العلوم والعلوم الأخرى التي شاركتها في دراسة العديد من الظواهر والمشكلات تنوعت مجالاتها (المجال الطبي. الاقتصادي، الإعلامي، السكاني. الجنائي، التنموي) نتيجة للتغيرات التي شهدتها القطاعات المجتمعية في العالم العربي، الحضرية منها وغير الحضرية، بفعل عوامل خارجية عالمية وعوامل أخرى كامنة في طبيعة البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات العربية.

ولقد أدى هذا التطور، وذلك التنوع إلى إضفاء العديد من الملامح على عملية البحث الاجتماعي، نحاول في هذه الورقة أن نرصدها بشكل عام، ونركز على بعضها بشكل خاص، ملتزمين في ذلك بما قدمنا له سالفا عن مضمون عملية البحث بأبعادها المختلفة

والواقع أننا لا نستطيع أن نتحدث عن هذه المعالم بكل تفاصيلها لعدة أسباب منها :

- أن عملية البحث الاجتماعي. قاسم مشترك بين عديد من التخصصات، كما أنها تنفذ من خلال العديد من الأجهزة والمؤسسات والهيئات (سواء الحكومية أو غير الحكومية) في هذا المجال.
- أن البحوث الاجتماعية، تجرى من قبل المتخصصين «أبناء البلد Indiginous Specialists وكذلك من قبل الباحثين الغربيين، الذي يمثلون ثقافات متنوعة، وكذلك الهيئات التابعة لتلك الثقافات.
- إن البحوث الاجتماعية عامة، والسوسيولوجية خاصة، تجرى من خلال جهود فردية تعكسها الرسائل الأكاديمية التي يعدها طلاب وطالبات الدراسات العليا، للماجستير والدكتوراه.
- إن البحث السوسيولوجي لابد وأن ينطوي على جانبين متكاملين : جانب

نظري (النظرية)، وجانب امبيريقي (التجربة) «وهما درجتان معرفيتان مختلفتان نوعيا من ناحية الشمول والعمل من جهة، ومن ناحية أسلوب العمل من جهة أخرى «ولكنهما متكاملتنا جدليا. بل وتقتضي الموضوعية، وتؤكد التطورات الحديثة على ضرورة المزاوجة الخلاقة ليس فقط بين هذين الجانبين (النظرية والتجربة) بل أيضا بين المناهج الكمية والمناهج الكيفية[1]

- إن الخصائص الأساسية للبحوث السوسيولوجية تكمن في كونها :

أ - تجري بشكل شامل أي أن المشكلة موضوع الدراسة تبحث بحثا كاملا في ارتباطاتها وعلاقاتها.

ب - تجري في ظروف فعلية وتعتمد على حقائق ومادة جمعت ونظمت بطريقة علمية.

ج - ينتج عنها استقراءات نظرية جديدة ومقترحات عملية.

يجب على القائمين بعملية البحوث السوسيولوجية أن يكونوا :

- ملتزمين بالقضايا الاجتماعية الأساسية التي تحمل بعدا إشكاليا سواء على المستوى النظري أو العملي.
- مدركين للفوائد العلمية التي تتحقق من وراء عملية البحث السيوسولوجي[2]

---

(1) Burgess, Robert, 1984. In the field ; An introduction to field research. Allen and Unwin. London, 1984, pp 2-3.

(2) Dietrich Fisher, 1993. Nonmilitary aspects of security : Asystem approach. United Nations Institute for Disarmaments Research Darmouth. Sydeny, pp 5-6.

سادساً: في ضوء هذه الحقائق يبرز سؤال مؤداه ما طبيعة أدوار البحوث الاجتماعية في مجال الجريمة عامة والجرائم المستحدثة خاصة

الواقع أن العلوم الجنائية لا تخرج عن كونها تطبيقا للأساليب العلمية الحديث وخاصة أساليب العلوم الاجتماعية لمعالجة مشكلة الجريمة. لذا أضحى وجود أو إتاحة المعرفة عن الجريمة مرحلة ضرورية سابقة لتناول تلك المشكلة بالوقاية والمكافحة والعلاج، وعلى قدر ومضمون مدى إمكان تطبيق هذه المعرفة يتوقف مدى صلاحية وفعالية الأساليب التي يستخدمها المجتمع في التعامل مع مرتكبي الجرائم، ولا سبيل لتحصيل تلك المعرفة إلا من خلال توظيف البحوث السابقة بأنواعها المختلفة، الوصفية والتحليلية والتقويمية لتعلب أكثر من دور، فالبحوث الوصفية والتحليلية تعلب دورا هاما في معرفة أسباب الانحراف والإجرام، بينما البحوث التحليلية والتقويمية يكون لها دور في إزالة الأسباب التي تساعد على إفراز الجريمة بأنماطه المختلفة، وكذلك تقويم الميول الانحرافية والإجرامية. وعلى أجهزة الشرطة ـ بتخصصاتها المختلفة ـ أن تعي طبيعة تلك الأدوار من خلال الاتصال بالمتخصصين وتوطيد العلاقة معهم، فمن المعروف أن جهاز الشرطة من أجهزة البحث العلمي، بل إن إعداده أو تطويره لهذا الغرض يخرج به عن مهمته الأصلية، ولكن تعاونه الكامل في هذه المهمة أمر مطلوب بل أمر محتوم. وجهاز الشرطة اليقظ يدرك ولا ريب أن كل بحث عن أسباب الجريمة إنما يجري لصالحه ويهدف إلى معاونته، ومن ثم ينبغي أن يعد نفسه إعداد صحيحا للتعاون مع كافة الهيئات التي تعنى بمثل هذا البحث، لكن السؤال هو: ما هي طبيعة تلك الأدوار؟ نبادر إلى القول بأن

طبيعة هذه الأدوار تتراوح ما بين الوصف والتشخيص والتحليل والتقويم، ولذا تجرى البحوث لتحقيق ما يلي :

- لتوصيف هذه الجرائم من حيث صورها، وأحجامها، وتنوعها، ومدى اختلافها باختلاف الجماعات العمرية أو المهنية، والقطاعات المجتمعية (الريفية والحضرية)، وكذلك معالم اتجاهاتها سواء إلى الزيادة أو النقصان.
- التعرف على العوامل الخارجية والداخلية المختلفة التي أدت إلى إفراز هذه الجرائم، بأشكالها المختلفة، وتقدير وزن كل هذه العوامل. سواء كان خارجيا أو داخليا، في هذا الصدد.

تقدير الآثار المترتبة على هذه الجرائم، سواء أكانت مادية (كما في الاختلاس والرشوة والتزوير) أو معنوية (كما في جرائم العنف والإدمان) أو جرائم التعدي على البيئة (التلوث البيئي) أو النفسية أو اجتماعية (التفكك الأسري وتدهور العلاقات الاجتماعية)

- دراسة وتحليل شخصية مرتكبي هذه الجرائم، سواء أكانوا أطرافا مباشرة (أفراد أو جماعات) أو أطراف غير مباشرة (مؤسسات وشركات) للتعرف على أنماطهم، وسماتهم والاستفادة من ذلك سواء في توقيع العقوبة عليهم، أو عند تأهيلهم اجتماعيا وتربويا (الأفراد والجماعات)
- دراسات اتجاهات أفراد المجتمع نحو معرفتهم بهذه الجرائم ونوعيتها، والتعرف على رد فعلهم تجاهها، ومقترحاتهم ومدى استعدادهم للمعاونة في مكافحتها، (بحوث استطلاعية) وهذا النوع من الدراسات ذات أهمية بالغة لأنه يضع اعتبارا فاعلا للجمهور ويقدر دوره المتوقع في الخصائص مع أجهزة الشرطة التي لا يمكنها وحدها التصدي لهذه الجرائم أو العمل على التقليل من خطورتها.

- تقييم الأداء الشرطي في المجتمع العربي، ومعرفة الحد الذي وصل إليها في تحقيق الأمر المجتمعي. والوقوف على المعوقات المختلفة التي تحول دون تنفيذ رسالته بطريقة فعالة، والتفكير - وفقا لذلك - في كيفية تخطي العقبات والتغلب عليها.

- إذا كانت هذه الأدوار التي تضطلع بها البحوث الاجتماعية، فإن تنفيذ هذه الأدوار يتوقف على نوعية البحوث والقائمين بها من ناحية والأدوات والأساليب البحثية المستخدمة في جمع البيانات الواقعية من ناحية أخرى. وعن نوعية هذه البحوث، فيمكن القول بأنها تتراوح ما بين البحوث الوصفية والبحوث التقويمية، والبحوث التحليلية.

أما عن الأساليب فهي متعددة، فقد يعتمد على المسح الاجتماعي، والطريقة الاحصائية، والمقابلة بأنواعها والملاحظة بأنواعها، كما يمكن توظيف الطريقة المقارنة، وكذلك دراسة الحالة (خاصة تحليل شخصية المجرمين والتعرف على سمات الضحايا والمتضررين. كما يمكن توظيف أساليب القياس والاختبارات النفسية، وكذلك الاستبيان بمضامينه وأشكاله المختلفة.

سابعاً: العلاقة بين البحث والنظرية: ضرورة منهجية لدراسة وتحليل الجرائم المستحدثة

الواقع أن هذه البحوث بأنواعها المختلفة، وأساليبها المتنوعة، إنما تخدم غرضا هاما وهي الحصول على بيانات تفيد في فهم طبيعة هذه الجرائم، واتجاهاتها (إما إلى الزيادة أو النقصان)، وكذلك أحجامها المختلفة، وكيف تختلف كل هذه الأبعاد من مجتمع عربي لآخر، إلا أن البحوث الجديرة

بالاهتمام هي البحوث التحليلية التي تبحث عن الأسباب والدوافع المؤدية لهذه الجرائم، وكذلك الآثار المختلفة وكيفية قياسها، ولذا الأدوار التي ألمحنا إليها - في الفقرات السابقة - تؤكد على أن المهمة الأساسية للعملية البحثية الميدانية في جمع بيانات واقعية تتعلق بطبيعة الجرائم والسلوك الإجرامي ومحدداتها ستساعد على صياغة الخطط الرشيدة لمكافحة هذه الجرائم ووقاية المجتمع منها. إلا أن فاعلية هذه البيانات رهينة بالإطار المعرفي الذي يوجه البحوث، فأي إطار معرفي - يجب توظيفه في دراسة الجرائم المستحدثة ؟

الإجابة - في رأينا - تكمن في ضرورة إتباع مدخل معرفي ذات طبيعة شمولية تكاملية رؤيا تكاملية تتجلى معالمه فيما يلي :

- ضرورة بناء نماذج معرفية معتمدة على التوليف أو التهجين المعرفي «الموضوعات وآراء نظرية مستمدة من علوم متعددة».
- ضرورة التنوع المنهجي، وتعدد الطرق والأدوات البحثية.
- الجمع بين المنهج الكيفي والمنهج الكمي.
- التكامل بين الجانب النظري والمنهجي.
- ضرورة تنوع أساليب التحليل للبيانات المتصلة بالجريمة محور الدراسة.
- الأخذ في الاعتبار الفائدة العلمية لهذا النموذج، وهذا يتوقف على نوعية البيانات التي تجمع بين كل من المحددات الثقافية والسياسية للقضايا المدروسة.

والسؤال المطروح هو لماذا هذا المدخل بالتحديد ؟ الإجابة تفرضها الحقائق التالية:

- إن هذه الجرائم المستحدثة التي قد تفرضها التغيرات العالمية والمحلية، وتمثل

تهديدات خطيرة على أن المجتمع واستقراره، وتتطلب فهمها معرفة جديدة، سواء من حيث المفاهيم أو المداخل النظرية.

- إن هذه الجرائم المستحدثة ذات طبيعة تعددية، من حيث العناصر، الأسباب، والمكونات، والآثار، فأسبابها لا ترجع إلى عوامل بعينها، وآثارها لا تقتصر على جانب أو عنصر محدد، فهي تؤثر على الأفراد والجماعات والمجتمعات. كما أن التصدي لها، كما أكدنا من قبل، لا يتطلب جهداً مضنيا من أجهزة الأمن فقط، بل لابد من تضافر الجهود الأمنية مع الجهود الفردية والمؤسسية والمجتمعية. ولذا فإن هذه الجرائم لا تخص علما واحد - كما كان في الماضي - وإنما تخص العلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية والشرطية ومن ثم، فإن المعرفة التي تخص هذه العلوم بأسرها يجب أن توظف - بعد توليفها في منظومة واحدة - لفهم طبيعة هذه الجرائم وآثارها.

- إن نوعية البيانات، ليست واحدة، بل متنوعة، ذات طبيعة كمية وسلوكية، كما هو الحال في الجرائم البيئية، وجرائم العنف، وجرائم التزوير، ومن ثم تتطلب الحصول عليها ضرورة الاستعانة بأساليب وأدوات بحثية تتفق مع طبيعتها (المقابلة، الملاحظة بأنواعها، دراسة القياس .)

أن أساليب تحليل البيانات التي تجمع - من خلال البحث الميداني - يجب أن تجمع بين الأساليب الكمية والكيفية.

ويترتب على هذه الحقائق ضرورة الأخذ في الاعتبار أن هناك مهمة أكاديمية معقدة ملقاة على عاتق المشتغلين بدراسات الجريمة في العالم العربي، تتمثل في كيفية تكوين مرجعية بديلة «تلاءم مع هذه الجرائم المستحدثة فكما أكد كوهين (Cohen) أن هذه الجرائم الجديدة تتطلب

نوعا من المعرفة الجديدة. وهذا يعني مراجعة التراث الكلاسيكي النظري وملاحقة التراث النظري الحديث.

فمع أهمية الآراء التي قدمها ساذرلاند (Sutherland) في نظريته عن المخالطة الفارقة وجرائم ذوي الياقات البيضاء وفاعلية «نظرية الأنومي» التي قدمها دوركايم، وصلاحية آراء «ميرتون» وأوهلن عن «بنية الفرص» إلا أنها لا تكفي لتفسير هذه الجرائم المستحدثة، فأسبابها - في معظم الأحوال ليست محلية داخلية، بل عالمية خارجية، وآثارها لا تخص الفرد وأسرته، بل تخص المجتمع ومؤسساته المختلفة، كما أن الجرائم التي تحدثت عنها تلك النظريات، هي - بالمقارنة - بتلك الجرائم المستحدثة تقليدية في المضمون، والوسائل والأساليب.

ونظراً لأن هذه الجرائم المستحدثة، تمثل تهديدات خطيرة على أمن المجتمع واستقراره ليس «الأمن» بمعناه التقليدي، ولكن الأمر الاجتماعي «الاقتصادي - البيئي - الثقافي»، وعلى ذلك يؤكد البعض أن الأمن لا يتضمن الحماية من الحرب ولكن أيضا من الأفكار الأخرى (المهددة لبقاء المجتمع ورفاهيته، وفي هذا نجد أرثر وستنج (Arthur Westing) يركز على الجوانب البيئية للأمن قائلاً:

هناك اعتراف صريح بأخطار مهددة للأمن القومي والعالمي وتفوق التهديدات العسكرية الخارجية فالآثار المختلفة لأنهيار التربة، والمياه وتلوث الهواء، والطلب الزائد على الأرض والمياه النقية، الوقود، المعادن كل هذه تعد من بين التهديدات الخطيرة للأمن القومي والعلمي بالمعني الواسع»[1]

ويتفق بوزان (Buzan) مع وستينج (Westing) في خطورة هذه

(1) Dietrich Fisher, 1993. Nonmilitary aspects of security : Asystem approach. United Nations Institute for Disarmaments Research Darmouth. Sydeny, pp 5-6.

التهديدات إلا أنه يقدم وجهة نظر متكاملة في مناقشة هذا الموضوع، ويؤكد بوزان على أن كثيراً من المشكلات التي تواجهها اليوم كبيرة ومعقدة إلى حد لا يمكن الوصول إلى حل بشأنها من خلال فرع معرفي واحد، بل - حسبما يرى - أن هذه المشكلات تتطلب استخدام مناهج ورؤى معرفية مستمرة من مجموعة من المصادر المعرفية المختلفة، شاملة في ذلك العلوم السياسية، العلاقات الدولية، القانون الدولي، التاريخ، الاقتصاد، الاجتماع، علم الإنسان، علم البيئة[1] من ناحية أخرى اقترح بوزان (Buzan) ضرورة توسيع مفهوم الأمن القومي. إذ يشجع على مزيد من الاهتمام بمصادر التهديد، أكثر من الاهتمام بإيجاد الوسائل للقضاء على التهديدات نفسها، كما أكد على ضرورة توافر مزيد من الوعي بالدور الذي تلعبه الدولة (دولة ما) في (إيجاد) هذه التهديدات. وعلى هذا المستوى فإن تشكيلة «منظومة الأمن القومي» تجد نفسها بشكل أكثر في المصطلحات (Teams) الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أكثر من المصطلحات العسكرية الكلاسيكية ذلك لأن الجوانب العسكرية للأمن ينظر إليها فقط على أنها جزء من

صورة أكثر هو المجتمع. ويؤيد مدخل بوزان ما يذهب إليه ميللر (Miller) وفقاً لمسح أجراه عن السياسات الدولية - إلى أن السبب الجوهري لفشلها الدائم في إيجاد ذلك النوع الصحيح من خيارات السياسة في العالم الآن ينبع من رفضنا المستمر لرؤية النسق الأكاديمي ككل لا يتجزأ[2]

وتتخذ دراسة بول (Boll) عن «الأمن والاقتصاد» مدخلا أكثر اختلافا إذ يحاول أن يكتشف العلاقة بين ما يبدو أنهما يشكلان الاهتمامين الرئيسين

---

(1) Ibid, p. V.
(2) Ibid, p. 32.

لصناعة السياسة في دول العالم الثالث (الأمن والتنمية) (Security and Development). يحاول بول (Boll) صياغة بعض الأسئلة ويقدم الإجابة عليها ومن بين هذه الأسئلة :

هل الإنفاق في الدول النامية في قطاع الأمن في العالم الثالث يعوق التنمية، أم، كما يرى بعض المحللين يعجل عملية التنمية. وهذا المجال الهام على الرغم من إهمال الاستفسار عنه له تأثيره على مسألة مؤادها : كيف تدرك حكومات العالم الثالث وتضع أولويات لأهدافها ؟ وبأية طريقة يوظفون مصادرهم لقطاعي الأمن والتنمية اللذين يؤثران بشكل مباشر على مستقبل الدول وحكوماتها في العالم الثالث ؟[1]

وهذه المداخل المتعددة بدورها وبمحاولتها التوسيع من مفهوم الأمن، تفتح مجالات جديدة للتفسير ولكن نحو اتجاهات جديدة للبحث، إنما تطرح عديدا من القضايا في مجال دراسات الأمن في دول العالم الثالث، وهذه القضايا، بدورها تحتاج إلى إلقاء الضوء عليها من منظور تاريخي ومقارن، على النحو التالي :

كيف يختلف مفهوم الأمن، كما هو مطبق في سياق العالم الثالث عن الاستخدام في العالم الغربي ؟

ماهي العوامل الكامنة في دول العالم الثالث والتي يمكن أن تساعد في تفسير هذا الفرق ؟

بأي طريقة يؤدي تفاعل دول العالم الثالث مع النظم الدولية إلى التأثير في أمن السابق (العالم الثالث) ؟

---

(1) Nicole Bollm, 1988. Security and economy in the third world. Princeton: Princeton University Mass, 1988, pp. 88-89.

هل هناك عوامل محددة (معينة) مرتبطة بالتكنولوجيا في نهاية القرن العشرين على أمن العالم الثالث بطريقة تعد فريدة من نوعها للبلدان النامية؟

ماهي العلاقة بين الاهتمامات الأمنية والتنموية في دول العالم الثالث؟[1]

ويدعم آراءنا حول أهمية المدخل الشمولي البيئي التكاملي، ظهور صياغات جديدة لمفهوم الأمن، وآراء العديد من المتخصصين في العالم العربي في مجال دراسة الجريمة عامة، واستكشاف معالم الجرائم المستحدثة وآثارها وبخاصة، وتعرض لهما في الفقرات التالية:

١ ـ في مجال دراسة الفساد: يؤكد أحد المحللين الغربيين قائلاً: على الرغم من توافر تراث هائل عن الفساد الإداري ويمكن الاستفادة منه ذلك لأن، الفساد في حاجة إلى أن ينظر له ـ في اختلافه ـ عن الخيانة، على الأقل بسبب بعده السياسي بسيادة المنظرين السياسيين والأكاديميين مختصين في الإدارة العامة. فإن النتيجة المترتبة على ذلك، أن كثيرا من المشاكل المنهجية المتصلة بصياغة نظرية للفساد في حاجة إلى تأويل منهجي، وأن علماء الاجتماع يمكنهم إفادتنا في هذا الصدد. ويمكن القول أن نستفيد من نماذج نظرية عديدة منها التي تقدمها أرورا (Arora) الذي يميز بين أبعاد متعددة للفساد منها البعد القانوني. البعد التاريخي ـ والثقافي، والاهتمامات العامة، ومداخل مركزية السوق[2]

٢ـ وفي مجال الأمن البيئي يؤكد أحد المحللين للعلاقات الوثيقة بين الاقتصاد

---

(1) Mohammed Ayoub, 1991. "The securtiy problematic of the third world in World Politics, V. 43, No. 2, January, 1991, pp. 83-255, Mainaly p. 256.

(2) Peter Hodginsou, 1997. "The sociology of Corruption-some themes and Issues In Sociology, V. 31, No. 1, pp. 167-168.

والبيئة أن هناك جانب التكلفة والعائد، أي ما يجب دفعه من أجل حماية البيئة ووقايتها من التلوث، وما يجب إنفاقه أيضاً على علاج التلوث وأثاره بعد وقوعه، وجانب العائد أو ما يجنيه الفرد والمجتمع من ثمار حماية البيئة وتحقيق التوازن البيئي. ولكن تقدير التكلفة والعائد في شؤون حماية البيئة أمر تصادفه عقبات وتعقيدات كثيرة إذا ما قورن مثلا بتقدير التكلفة والعائد في دراسة المشروعات الاستثمارية ذات الربحية المنتظرة، ويتزايد التعقيد كثيراً عند تناول تنقية الهواء ومعالجة المخلفات أو الحفاظ على خصوبة الأرض الزراعية أو تنظيم العمران، فهذه كلها مقتضيات لسلامة البيئة قد يتضح فيها من يصيبه الضرر من تدهورها، ولكن حينما نبحث عمن يتحمل التكلفة تثور عدة قضايا، لم تصل فيها كثير من الدول إلى حلول مرضية حتى الآن. ولعل ما يخفف من حدة هذا التعقيد اعتبار حماية البيئة مدخلا اجتماعيا مثله في ذلك مثل إقامة العدل أو تأمين المواطنين على حياتهم وأملاكهم وأعراضهم، وهي مسائل يتولاها المجتمع كضرورة لحفظ كيانه بصرف النظر عن التكلفة والعائد. أن هذا التشابة بين اعتبارات حماية البيئة والاعتبارات الاجتماعية الأخرى (العدالة، الأمن الاجتماعي . . إلخ.) يؤكد العلاقة بين الأمن البيئي والأمن العام في المجتمع. ولتفعيل هذه الاعتبارات ينبغي الحصول على عديد من البيانات والمعلومات عن طريق البحوث الاجتماعية المستخدمة لعديد من الأساليب والأدوات المنهجية المختلفة[1]

وهنا يجب أن يتحرك علماء الاجتماع فيما وراء التباكي على التخريب

---

(١) د. عبد الله الصعيد، ١٩٩٨م. دراسة في الجوانب الاقتصادية لمشكلات الأمن البيئي في إطار الأمن العام. مرجع سابق، ص

البيئي. والذي كثيراً ما يتدفق عبر سطور الكتب والجرائد، ويجب أن يوجه إلى العلاقة الدينامية بين السلوك الإنساني والتغيير البيئي على مر الزمن. ويجب أن يرجع هذا البحث إلى الملاحظات التجريبية وإلى النظرية الاجتماعية. من ناحية أخرى، تؤكد على أنه إذا كانت التغيرات البيئية تؤثر على سلوكيات الأفراد، وتتأثر بها، فإن مواجهتها يتطلب التأهيل والتغير السلوكي والتوعية الفردية، ولذا فإن الأمر يتطلب التدخل من قبل المشتغلين بالعلوم الاجتماعية لمناقشة القضايا التالية :

- مدى المعرفة والوعي والإدراك بالمشكلات البيئية.
- السلوك البيئي للأفراد ومحدداته.
- القيم وتأثيرها علي فهم المشكلات البيئية.
- التربية البيئية.
- الإعلام البيئي.
- القيم الدينية والأخلاقية ودورها في الحفاظ على البيئة
- العادات الصحية ومدى تأثيرها بالتغيرات البيئية.
- التناقضات بين الفهم البيئي والسلوك الفعلي للأفراد.
- الخبرات البيئية للأفراد وأثرها على مستواهم الصحي من ناحية ومشاركتهم في حل المشكلات البيئية.
- دور السياسات العامة في علاج المشكلات البيئية.

والواقع أن فهم هذه القضايا تتطلب مدخلا متكاملا توظف فيه المعارف المتآلفة من علوم متعددة (علم النفس. الاجتماع، الاقتصاد، السياسة، الدين، والجغرافيا، والإعلام) والإجراءات المنهجية المتكاملة.

٣ـ وفي دراسة وتحليل لآثار الرشوة الاجتماعية والاقتصادية يتكشف لنا بعض الجوانب التي تشكل تحديا لقياس تكلفتها وأول هذه التحديات يتمثل في الجانب الخفي من الرشوة وإمكانية التعرف عليه وتحديد صورته القريبة من الصورة الفعلية للرشوة وحجمها ثم كيفية حسابها سواء من حيث ضررها على الناحية الاجتماعية أو من ناحية ضررها على الأشخاص أو اقتصاد المجتمع . هذا بالاضافة إلى تحد ثان يتمثل في إمكانية حساب خسائر الأرباح سواء بالنسبة للأفراد أو بالنسبة للمؤسسات ، أما التحدي الثالث وهو الأكثر صعوبة فيتمثل في كيفية حساب الآثار الاجتماعية للرشوة فهذا الجانب يحتاج أولا لتكميمه ثم الوصل منه تقدير نسبي والتحدي الرابع يتمثل في كيفية حساب خسائر العمولة وما يترتب عليها من أضرار للاقتصاد على إمكانية التنبؤ باحتمال تكلفة الرشوة في المستقبل إذ أن القوانين الخاصة بالاحتمالات والتنبؤ باحتمال تكلفة الرشوة في المستقبل إذ أن القوانين الخاصة بالاحتمالات والتنبؤ ليست من السهولة بمكان يحتاج لإمكانيات إحصائية ورياضية ومعالجة تحليلية متقدمة لأن لهذه الجوانب تأثيرا على بعضها ومن ثم يصير تحليل العلاقات الوظيفية والعلمية فيما بينها أمرا ضروريا للتعرف على اتجاهات هذه العلاقة واحتمالاتها[1]

وفي هذه الأمور لابد من اعتماد عدة اعتبارات علمية أساسية على المستوى المحلي في قياس تكلفة الجريمة والتعرف على آثارها الاجتماعية والاقتصادية تمهيدا للتخطيط من أجل الجريمة والتعرف على آثارها الاجتماعية والاقتصادية تمهيدا للتخطيط من أجل تقليل تكلفتها سواء

---

(١) د. سيد شتا، مرجع سابق، ص ١١٢

بالنسبة للأضرار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليها. أو من ناحية تقليل تكلفتها سواء بالنسبة للأضرار والعلاج. وهذه الاعتبارات العلمية تتمثل في ضرورة فهم ظروف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والشخصية والتنظيمية. وتحديد مكامن التوتر في تلك الجوانب التي تشكل الواقع الاجتماعي. وذلك للتعرف على الظروف المهنية لتفشي الجرائم الاقتصادية والعوامل التي تشكل البناء الدافعي لتلك الجرائم باعتبارها مظاهر تعبيرية للسلوك المنحرف. على أن يتم ذلك برؤية واضحة بطبيعة الواقع وعلى أسس منهجية محددة في مجال العلوم الاجتماعية التي تهتم بدراسة السلوك والفعل الاجتماعي[1]

٤ـ وفي مجال الأساليب البحثية وضرورة تكاملها لجمع بيانات متنوعة عن هذه الجرائم الاقتصادية المستحدثة تؤكد إحدى الدراسات على أنه غالبا ما يعتمد الباحث في ذلك على الإحصاءات المتوفرة عن الجريمة وعلى الخاصيات الاجتماعية والاقتصادية للمنحرفين. وهذه الطريقة وإن بدت علميا مشروعة فإنها لا تخلو من صعوبات لعدة أسباب أهمها :

أولا : أن الإحصائيات الخاصة بالجريمة ـ والتي يعتمد عليها عالم الاجتماع لتحديد العلاقة بين البناء الاجتماعي الاقتصادي والسلوك الإجرامي ـ لا يتقدم إلا الصورة الرسمية والظاهرة للإجرام لا تأخذ بعين الاعتبار ما يسمى بالأرقام السوداء للإجرام.

ثانياً : أن الارتباط الإحصائي بين حجم الجريمة وبين الخاصيات

(١) نفس المرجع، ص ١٥

الاجتماعية والاقتصادية للمجرمين لا يدل على علاقة سببية لأن الجريمة سلوك أي تصرف ناتج عن شعور نفساني، في حين أن المعطيات الاجتماعية والاقتصادية هي عناصر مادية بنيوية لا تصبح فاعلة إلا متى ترجمت إلى حالات نفسية[1]

هذا ويؤكد صاحب الدراسة على : «أن حل هذه المشكلة والتغلب على تلك الأخطاء يكمن في ضرورة التكامل بين العلوم المختلفة . ويقول : كما ذكرت في المقدمة فإن الاقتصاديين قد حاولوا تطبيق نظرياتهم منذ فترة وجيزة على علم الإجرام، وبالرغم من ذلك فقد قاموا بمساهمة فعالة لدراسة الجريمة، تطبيق القانون، والعدالة الجنائية، ولكن هناك آخرين (علماء الاجتماع، علماء الجريمة، وعلماء النفس) قاموا بتحقيق تقدم ملموس وذلك بتحليل المشكلة من وجهات نظر أخرى . ومن الضروري أن يتمكن الباحثون في شؤون الجريمة من تفهم عمل الاقتصاديين في هذا الصدد، وكذلك يتطلب من الاقتصاديين أن يتفهموا المشكلة من وجهة نظر الباحثين الآخرين وخبرتهم الطويلة في هذا المجال، ونستيطيع أن نختتم هذا البحث بتأكيدنا بأن الفهم الصحيح للسلوك الإجرامي والسياسة الخاصة به، يتطلب دراسة متعددة النواحي[2]

---

(١) د. عبد القادر الزغل . البناء الاجتماعي الاقتصادي وتفسير السلوك المنحرف «في النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي . أبحاث الندوة العلمية السادسة . الخطة الأمنية الوقائية العربية الأولى . المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض . المملكة العربية السعودية، ١٤٠٧هـ.

(٢) نفس المرجع، ص ص ١٧٠-١٧١

ثامناً: مشكلات البحوث الاجتماعية الجنائية في العالم العربي

والسؤال المطروح هو إلى أي حد طبقت النظرة التكاملية في البحوث الاجتماعية التي تناولت قضايا المجتمعات العالمية بأسرها عامة وقضايا المجتمعات العربية خاصة ؟ والواقع أن القضايا التي عرضنا لها سابقاً قد عرضت نفسها على المتخصصين في الدراسات الإنسانية والاجتماعية في الدول المتقدمة والتي تأثرت بالتغيرات العالمية التي أفرزت عديدا من هذه القضايا وتعد متشابهة إلى حد كبير مع تلك التي توجد في الدول النامية، ومن بينها المجتمعات العربية، لكن الفارق يتمثل في أن هناك جهوداً مكثفة على المستوى الأكاديمي سواء في الجامعات، أو مراكز البحوث، أو هيئات التمويل، لإيجاد أفضل السبل لتقصى المحددات العامة لهذه القضايا والعكس ذلك في عديد من الكتابات بل وفي العديد من المقترحات المتنوعة التي تعكس طبيعة ومضمون تلك الرؤيا التي يعتمد تفعيلها على ضرورة التعاون بين العلوم الطبيعية والإنسانية والاجتماعية.

ومن الأمثلة على ما أكده أحد المتخصصين قائلا :

إن هناك بعض المشكلات المطروحة موجودة على مستوى أوروبا بأكملها من البداية (وتشمل البيئة والعلاقات الدولية والسكان، وموضوعات الهجرة، وأثر وسائل الإعلام الجماهيرية ودورها، والتطور التكنولوجي وهلم جر) وهناك مشكلات تخص أوروبا وتميزها عن غيرها من البلاد الأخرى (وهي مشكلات الهويات الثقافية) إنه من البديهي اليوم أن زيادة عدد المشكلات في أوروبا يحتاج إلى مدخل للعلوم الاجتماعية

يتبنى منظوراً أوروبيا متكاملا[1]، وكذلك أكد ماير (Mayer) على أهمية هذه الرؤية التكاملية بقوله : «كما تجدر الإشارة إلى أن العديد من التحولات تعد بعيدة المدى وملحة سريعة، وتنطوي القضايا المعنية الناجمة عن هذه التحولات - مثال شروط تحول اقتصاديات الطلب المركزية إلى اقتصاديات السوق في أوروبا الشرقية على نحو ناجح، أو الدور والوضع المتغير للدول القومية في أوروبا - الغربية - على أهمية كبيرة حيث تستلزم الملاحظة والتحليل والمراقبة، ورغم ذلك فإن المشكلات القائمة في أوروبا وجميع أنحاء العالم مثال التنمية والبيئة والسكان والأمن والسيطرة الشاملة تفوق في أغلب الأحوال قدرة علماء الاجتماع على الملاحظة والتحليل، حيث لا يمكنهم الاستجابة إلى توقعات واضعي السياسة على وجه ملائم، ومن هنا نستشف وجود مشكلة دائرية : حاجة علماء الاجتماع إلى كم أكبر من الموارد والبحوث الأوسع نطاقا لأعداد الشواهد المتوقعة لواضعي السياسة الذين من الجائز أن يكون لديهم الاستعداد لزيادة تمويل العلوم الاجتماعية بصورة كبيرة إذا ما كانوا على قناعة بما تنطوي عليه هذه الشواهد من نفع وأثر كبير وبالتالي فإن العلوم الاجتماعية لن تستطيع بلوغ النتائج المتوقعة من واضعي السياسة إلا بموارد ضخمة وهكذا وفي واقع الأمر فإن هذه الحلقة المفرغة ظلت ولازالت منذ فترة طويلة واعتقد أن علماء الاجتماع لديهم القدرة على تحويلها إلى حلقة فعالة[2]

---

(١) ميشيل أندريه، ١٩٩٣ . التعاون الأوروبي في العلوم الاجتماعية : الوضع الحالي والمستقبليات، ترجمة أحمد أحمد مصطفى . المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية . اليونسكو، القاهرة، ١٩٩٣، ع ١٣٥ فبراير ١٩٩٣، ص ص ١٢٠-١٢٧.

(٢) فيدريكو ماير، ١٩٩٢ . دور العلوم الاجتماعية في أوروبا . المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع ١٣٢، ص ص ١١١-١١٢، اليونسكو . القاهرة.

ويرى مايز (Mayar) مع ذلك أن السبيل للوصول لطريقة فعالة يأتي عن طريق :

١ـ دعوة إلى تزاوج المناهج المتعددة التخصصات وكذا المناهج المقارنة على نحو قاطع وشامل في حين يجب الحد من التركيز على المناقشات والمناظرات في المجالات العلمية والوجودية .

٢ـ إجراء البحوث المتعددة التخصصات والبحوث المقارنة على أساس من البيانات الاحصائية العالية الجودة ومما لا شك فيه ، أن هذا في رأيه يحقق المزيد من التقدم في العلوم الاجتماعية [1]

ولكن ماذا عن الوضع في المجتمعات العربية ؟ إن استعراض واقع البحوث الاجتماعية عامة والسوسيولوجية خاصة في المجتمع العربي في العقدين الماضيين يوضح لنا ما يلي :

١ـ أن معظم البحوث الاجتماعية ـ في مجالات مختلفة أجريت في القطاعات الحضرية العربية ، خاصة في العقد الماضي (ويستثنى من ذلك المجتمع المصري) ، وهذا يرجع إلى طبيعة التركيبة الاجتماعية للمدينة وإلى طبيعة الخاصية الديموجرافية المرتبطة بالتوزيع السكاني في العالم العربي حيث يعيش أكثر من (٦٠٪) من السكان في المدينة ، كما يرتبط بحركة التصنيع وما ترتب على الهجرة إلى المدينة ، كما هو الحال في المجتمع المصري وإلى التغيرات الاقتصادية المتمثلة في اكتشاف النفط وما أدى إليه من حركة عمران أخيرا إلى مركزية التخطيط ـ التي هي سمة عامة في كل المجتمعات العربية ولذا ، ليس غريبا أن نجد الموضوعات البحثية معظمها مرتبطة بالمدينة ، كالأسرة والتحضر

---

(١) نفس المرجع ، ص ١٢٢

والمشكلات الاجتماعية (الجريمة والإدمان) والمشكلات السكانية وظاهرة الاحتقان الحضري، والأحياء العشوائية . إلخ . ، والمسوح الطبية، ومشكلات الشباب، والمدن الجديدة (في المجتمع المصري) كما يصدق هذا على الدراسات الاجتماعية في منطقة الخليج (خاصة الإمارات، السعودية، قطر) ومن أمثلة ذلك الدراسات المرتبطة بآثار الهجرة والتحضر (كما في دراسة الشقاق عن التحضر في دولة الإمارات العربية ودراسة العامري لمدينة العين في دولة الإمارات، ودراسة محجوب عن التحضر في الكويت، ودراسات المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب) ولم تحظ الدراسات الواقعية للجرائم المستحدثة بالاهتمام يذكر ويستثنى في ذلك بعض الكتابات والدراسات النظرية[1]

٢ـ غياب وضعف التنسيق بين هذه المؤسسات والمراكز المتعددة التي تنفذ تلك البحوث، مما يترك أثراً خطيراً على نتائج تلك البحوث وفاعليتها وكيفية الاستفادة منها .

٣ـ يلاحظ أن عملية البحث الاجتماعي (خاصة السوسيولوجي) لم يؤد إلى تراكم معرفي أو إلى تطور في الجوانب النظرية للعلوم المختلفة التي تخصص بدراسات الانحراف عامة والجرائم بأنواعها على وجه الخصوص .

٤ـ هناك متابعة غير جادة للتراث السوسيولوجي المستحدث في فترة الثمانينات وما بعدها، وقد أدى هذا الأمر إلى غياب الأطر الملائمة

---

(١) قارن في ذلك : د. محمد هاشم عوض . خصائص وأبعاد الجرائم الاقتصادية في الوطن العربي . المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤١٣هـ.

التي توجه البحوث في مجالات الجريمة عامة، والجرائم المستحدثة خاصة.

٥ـ هناك اقتراب من تلك الجرائم التقليدية، ولكنه يغلب عليه الطابع التجزئي، أو النظرة الأحادية البعد سواء كانت القانونية أو النفسية أو الاجتماعية.

٦ـ هناك اعتماد شبه كامل على أساليب وأدوات بحثية بعينها خاصة الاستبيان، كأداة رئيسية لجمع بيانات كمية، مع إغفال للأدوات التي تؤدي إلى جمع بيانات كيفية.

من خلال العرض السابق، يمكن التأكيد على أن هناك غياباً للنظرة التكاملية في دراسة الجريمة المستحدثة في العالم العربي، ويرجع ذلك إلى عديد من العوامل أهمها :

١ـ عدم اقتناع عديد من المتخصصين بأهمية التكامل من ناحية وبعدم جدوى كل من الأطر المعرفية أو الأدوات المنهجية من ناحية أخرى.

٢ـ عدم الاقتناع بجدوى الفائدة المحققة من وراء تطبيق هذه النظرية التكاملية.

٣ـ غياب التدريب الأكاديمي على تطبيق هذه النظرة، ويعكس هذا برامج الدراسات في الأقسام المختلفة المهتمة بتدريسها.

٤ـ عدم الاقتناع بالمردود الاجتماعي للبحوث الاجتماعية في المجتمعات العربية.

٥ـ تقدير دور الإداريين والسياسيين والتقليل من أهمية المشتغلين بالدراسات الاجتماعية.

٦ـ بالاضافة إلى ما سبق تعاني دراسات وبحوث الجريمة من مشكلات عديدة منها :

- ندرة الدراسات والكتابات الأكاديمية في مجالي الدراسات الاجتماعية الجنائية عامة، وفي مجالي علم النفس وعلم الاجتماع الجنائي والانثروبولوجيا الجنائية خاصة. إذ لا توجد في المكتبة العربية من الكتب المتخصصة سوى خمسة كتب أو تزيد عنها بقليل، ومعظمها في العقد السابع من هذا القرن ولا يوجد أي مؤلف يتناول النظريات والأساليب المنهجية في دراسة وتحليل الجريمة
- عدم الاهتمام بالدرسات الاجتماعية الجنائية كفرع مستقل بذاته في الجامعات العربية، إذ يدرس كمساق فرعي ضمن خطته الدراسية الجامعية طوال الأربع سنوات، الأمر الذي يترتب عليه ندرة كاملة في الكوادر الجامعية التي تتوفر لديها رغبة في الدراسات الجنائية.
- غياب التعاون بين المتخصصين في الدراسات القانونية عامة، وعلم الإجرام خاصة وبين المتخصصين في الدراسات الاجتماعية والنفسية، وكذلك غياب التعاون بين الآخرين والمتخصصين في الدراسات الاقتصادية.
- ندوة المراكز البحثية من ناحية وضعف المخصصات المالية الموجودة لمراكز البحوث الحالية المتخصصة في مجال الدراسات الجنائية، ويستثنى من ذلك مراكز البحوث المحلقة بكلية الشرطة في البلدان الخليجية، وأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، وهذا يؤثر على كم ونوعية البحوث من ناحية، ويضعف حماس الباحثين والباحثات لمواصلة تلك البحوث من ناحية أخرى.
- القيود المفروضة على الباحثين الاجتماعيين في عدم دراستهم لجرائم العنف والإرهاب والفساد، نظراً لأنها تجلب كثيرا من المشاكل التي لا تحمد عقباها.

- غياب الجرأة وعدم توافر ها لدى الباحثين لاقتراب هذا المجال الدراسي نظراً لما يترتب عليه من معاناة ناجمة عن ندرة البيانات أو العراقيل المفروضة عليهم ولا تمكنهم من الحصول عليها بحكم أنها سرية للغاية بالإضافة للمخاطر الناجمة عن التعامل مع الجناة المرتكبين لبعض الجرائم، أو ضحايا بعض منها.
- الاعتماد شبه الكامل على أدوات بحثية مضنية تتمثل في الاستبيان، وعدم القدرة على استحداث أساليب وأدوات بحثية أخرى، كالملاحظة والمشاركة، والمقابلات المتعمقة، والاختبارات النفسية.
- التعجيل في الوصول إلى البيانات - وفقا لأوامر صادرة من الهيئات البحثية - مما يدفع الباحثين إلى جمع البيانات بطريقة متسرعة، مفقرة إلى الصدق والموضوعية، وبالتالي تؤثر هذه الأمور على النتائج التي يتم الوصول إليها.
- غياب التنسيق بين مراكز البحوث الاجتماعية والجنائية، داخل كل مجتمع عربي على حدة، وبين المجتمعات العربية بعضها البعض، مما يؤدي إلى مضاعفة الجهد، وعدم الاستفادة القصوى من نتائج بعض الدراسات بالقدر المطلوب.
- عدم تفعيل الدراسات البحثية لعوامل راجعة إلى المتخصصين أنفسهم، وإلى نوعية البرامج الدراسية في الجامعات العربية، وهذا ينعكس بوضوح بين كليات الحقوق (حيث يدرس علم الإجرام) وبين كليات الآداب (أقسام علم النفس والاجتماع).

تاسعاً: سبل تفعيل دور البحوث الاجتماعية والجنائية في العالم العربي

نرى ـ في نهاية الدراسة ـ ضرورة تقديم بعض المقترحات لتفعيل دور البحوث الاجتماعية لدراسة وتحليل الجرائم المستحدثة في العالم العربي وتتمثل هذه المقترحات فيما يلي :

١ـ ضرورة تفعيل الدراسات البيئية ـ ذات الطبيعة الأكاديمية والتطبيقية ـ من خلال برامج ومشروعات مؤسسات ومراكز البحوث الجنائية والاجتماعية في العالم العربي .

٢ـ ضرورة التنسيق والتعاون بين الهيئات والمؤسسات الأمنية في المجالات البحثية عامة ، وفي مجال دراسة الجرائم التقليدية والمستحدثة خاصة .

٣ـ ضرورة الاهتمام بتدريس الجرائم بمكوناتها وعناصرها ـ من خلال مرحلتي الإعدادية والثانوية بالمدارس العربية .

٤ـ ضرورة التوسع في تدريس «الجريمة من وجهة نظر تكاملية» داخل أقسام كليات الآداب المختلفة وكليات الحقوق بالجامعات العربية .

٥ـ تفعيل وتطوير مادة البحث الاجتماعي «في كليات الشرطة بالبلدان العربية» .

٦ـ زيادة الدعم المالي المخصص لمراكز البحوث في المجتمعات العربية ، بطريقة تؤدي إلى تطوير البحوث ، وزيادة كمها ونوعيتها .

٧ـ ضرورة إيجاد السبل لتفعيل العلاقة بين الاقتصاديين والإداريين والقانونيين والاجتماعيين بطريقة تؤدي إلى توظيف «الأطر المعرفية ذات الطبيعة الشمولية التكاملية ، والتي يجب توظيفها في فهم دراسة وتحليل الجرائم المستحدثة .

٨ـ ضرورة التعجيل بإجراء المسوح القومية للجرائم المستحدثة في المجتمع العربي، للوقوف على أنماطها، ودرجة تباينها وحدتها من مجتمع عربي لآخر، مما يمكن من وضع السياسات الأمنية المتكافئة للحد من خطورتها.

٩ـ الاجتهاد الأكاديمي في متابعة التراث الحديث المتعلق بالجريمة وأنماطها، وتزويد المتخصصين والدارسين به مما يؤدي إلى الثراء المعرفي الذي يؤدي ـ بدوره ـ إلى زيادة كفاءة العملية البحثية في العالم العربي.

١٠ـ الاهتمام ببحوث الرأي العام في العالم العربي، لمعرفة اتجاهات وآراء الجمهور حول الجرائم المستحدثة وخطورتها وكيفية الوقاية منها.